

من الوزير الأول إلى السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : البرنامج الوطني لتعليم الكبار .

;

في إطار الخيارات الحضارية والتوجهات المستقبلية الطموحة أقر سيادة رئيس الجمهورية، يوم 14 أبريل 2000 برنامجا وطنيا لتعليم الكبار يهدف إلى الترفيع في نسق مقاومة الأمية وإتاحة فرصة جديدة لمن لم يتمكنوا بحققهم في التعلم في الإبان .

وقد أنن سيادته بتمكين هذا البرنامج من كل الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذه ودعا إلى ضرورة تظافر جهود كافة الأطراف المعنية لتوفير مقومات النجاح لهذا البرنامج .

ويهدف هذا المنشور إلى التعريف بالبرنامج الوطني لتعليم الكبار ومكوناته وما يتضمنه من آليات وإمكانات كفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة مع إبراز المجالات التي ينبغي أن تسهم فيها مختلف الهياكل الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة .

I - تقديم البرنامج الوطني لتعليم الكبار :

أحدث البرنامج الوطني لتعليم الكبار لمعالجة ظاهرة الأمية ومالها من تأثير سلبي على مسيرتنا الإقتصادية والاجتماعية ومكاسبها ونجاحاتها في مختلف المجالات وخاصة في مجال التنمية البشرية .

1 _ الأهداف الكمية والنوعية :

_ من الناحية الكمية يهدف البرنامج إلى تخفيض النسبة العامة للأمية في بلادنا من 27% حالياً إلى 20% مع موفى سنة 2004 وذلك بتعليم مايقارب 250.000 شخص وهو ما يستوجب إستقطاب 100.000 دارس ودارسة سنوياً .

_ من الناحية النوعية يستهدف البرنامج بأعتبار الأولوية :

* الشريحة العمرية 15 _ 29 سنة نظراً لمكانتها في المجتمع حاضراً ومستقبلاً تليها الشريحة العمرية 30 _ 49 سنة .

* الولايات العشر التي تتجاوز فيها نسبة الأمية معدل النسبة الوطنية .

* المعتمديات التي تفوق فيها نسبة الأمية 30% وذلك بالنسبة لبقية الولايات .

2 _ خصوصيات البرنامج :

نظراً للدور الهام الذي يضطلع به في دعم التنمية الشاملة للمجتمع وتكريس الحق الأساسي للمواطن في التعلم فقد حظي هذا البرنامج برعاية خاصة وتميز بآليات وصيغ تعزز حظوظ نجاحه منها :

_ عناية رئاسية فائقة خصته بإمكانيات بشرية ومادية هامة .

_ منظومة متكاملة من الحوافز لإستقطاب الدارسين وتشجيع مشاركة المؤسسات والجمعيات .

_ صيغ تعليمية مرنة تراعي خصوصيات الدارسين وظروفهم

_ قيامه على مبدأ إشتراك الجميع في مسؤولية إنحازه في نطاق عمل وطني شامل ومتكامل

وتتظافر جهود كافة الطاقات الحية من هياكل ومؤسسات عمومية ومنظمات وطنية وجمعيات وكافة مكونات المجتمع المدني .

3 _ منظومة الحوافز :

سعيًا لتجاوز الصعوبات المتعلقة بإقبال الدارسين على التعلم ومواظبتهم على الدراسة ودعمًا

لإنخراط الجمعيات والمؤسسات الإقتصادية في البرنامج فقد تقرر توفير جملة من الحوافز منها :

أ _ الحوافز لفائدة الدارسين وتشتمل على :

_ حوافز ذات صبغة مالية تتمثل في إسناد جوائز وطنية وجهوية للمتميزين من الدارسين وتقديم

إعانات ومساعدات عند الحاجة :

* جائزة سيادة رئيس الجمهورية

* جوائز يمنحها وزير الشؤون الإجتماعية وقيمة كل واحدة 200 دينار ينالها سنويا دارسان من كل ولاية (رجل وامرأة)

_ جوائز يمنحها والي الجهة بقيمة 100 دينار للوحدة تسند لـ 10 % من الدارسين والدارسات .

_ مساعدة الدارسين المحتاجين في الحصول على الإعانات الظرفية والموسمية مع مراعاة الشروط والمقاييس المعمول بها في هذا المجال .

_ حوافز ذات صبغة عينية

* تمكين الدارسين من مجانية التنقل إلى مركز تعليم الكبار بواسطة وسائل النقل العمومي والنقل الريفي لمجابهة الصعوبات الناتجة عن التشتت السكاني .

* توفير وجبة غذائية عند الإمكان لفائدة الدارسين داخل المؤسسات الإقتصادية والتعليمية المجهزة للغرض ، بإعتبار دينار واحد للوجبة الفردية .

* تمكين الدارسين وخاصة الشباب منهم من بعض الأنشطة الترفيهية والترفيهية كالرحلات أو المخيمات الصيفية ، تتم برمجتها خلال الدراسة .

ب _ الحوافز المتعلقة بتسهيل تشغيل الدارسين العاطلين عن العمل :

* إيجاد صيغ خصوصية للتكوين المهني لفائدة هذه الفئة خلال فترة الدراسة أو إثرها .

* تحمل الصندوق الوطني للتشغيل 2121 لتكاليف التدريب المهني التكميلي الذي قد يقع اللجوء

إليه ضمن برنامج تعليم الكبار وذلك في إطار الأشغال ذات المصلحة العمومية .

* مساعدة الدارسين على الحصول على القروض الصغرى أو قروض البنك التونسي للتضامن

أو على الإعانات العينية لخلق مواطن رزق (سداية ، آلة خياطة ، منحلة ...) وذلك مع مراعاة الشروط والإجراءات المعمول بها .

* إقرار الدروس خلال ساعات العمل بالنسبة إلى الدارسين العاملين في القطاع العمومي وفي

الحضائر والأشغال ذات المصلحة العمومية في نطاق برامج الصندوق الوطني للتشغيل 2121 .

ج _ الحوافز الموجهة إلى المؤسسات الإقتصادية المشاركة في إنجاز البرنامج :

سعيًا إلى تشريك المؤسسات الإقتصادية في البرنامج تقرر :

* أن تتعهد المؤسسات العمومية العاملة خارج القطاع التنافسي بتنفيذ الخطة لفائدة عمالها في

إطار برامج تعاقدية وذلك خلال ساعات العمل أو خارجها . وفي هذه الصورة تتكفل المؤسسات بصرف مقابل الساعات التي خصصت لحضور الدروس بعد أوقات العمل .

* بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية العاملة في القطاع التنافسي التي تنجز

البرنامج لفائدة عمالها يمكنها إسترجاع تكاليف ساعات العمل المخصصة للدراسة على الأداء على التكوين المهني طبقا للتراتب الجاري بها العمل في مجال التكوين المهني .

د _ الحوافز الموجهة إلى المنظمات والجمعيات المساهمة في تنفيذ البرنامج :

في نطاق تشجيع النسيج الجمعياتي على المساهمة في تنفيذ البرنامج الوطني لتعليم الكبار وإضافة إلى مواصلة التكفل بخلاص المدرسين وتوفير الوسائل التعليمية والمساعدة قدر الإمكان على تجهيز فضاءات الدراسة ، فقد تقرر إسناد منح تشجيعية لفائدة الجمعيات على النحو التالي :

* 10.000 دينار سنويا لخمس جمعيات أو فروع منظمات تتميز مساهمتها في البرنامج بأعلى درجات النجاح .

* 5.000 دينار سنويا لـ 20 جمعية أخرى أو فرعا لمنظمة تبرز بمستوى مساهمتها المتميزة في تنفيذ البرنامج .

* 5.000 دينار لكل جمعية يتم إحداثها للنشاط في مجال تعليم الكبار

هـ _ الحوافز الموجهة للمدرسين والمؤطرين :

حرصا على تشجيع مختلف المتدخلين في البرنامج فقد تقرر :

* إبرام عقود تشغيل مع مجموعة من حاملي الاستاذية العاطلين عن العمل للتدريس ضمن البرنامج في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل 2121 وتأجيرهم بصفة متناسب ومستواهم التعليمي وكفاءتهم .

* تمكين مختلف أصناف المدرسين والمؤطرين المتعاونين مع البرنامج (معلمين ، مديري المدارس الابتدائية ، المتقاعدين العرضيين ...) من منح ومكافآت مجزية .

4 _ الصيغ التعليمية :

مراعاة لخصوصيات الفئة المستهدفة وأوضاعها المهنية وظروف عيشها وسعيها لإستقطاب أكبر عدد ممكن من الدارسين تم إقرار صيغ تعليمية متنوعة وذلك حسب الأنماط التالية :

أ _ نظام التعليم الحضوري : يمتد على حلقتي تدومان سنتين دراسيتين ويوافق النظام الحالي لمحو الأمية وتناسب هذه الصيغة غير المتفرغين للدراسة لأكثر من 7 ساعات ونصف في الأسبوع بمعدل حصة يومية بساعة ونصف خلال خمسة أيام في الأسبوع .

ب _ نظام التعليم المكثف : وهي صيغة تستغرق 6 أشهر وتتم بمعدل 15 ساعة في الأسبوع بما يوافق 5 حصص يومية في الأسبوع بمعدل 3 ساعات مما يتطلب تفرغا تاما لنصف يوم على الأقل طيلة مدة الدراسة .

ج _ نظام التعليم المسند : وهو تعلم ذاتي ينجزه الدارس بمساعدة شخص متعلم من العائلة أو المحيط حسب النسق الذي يلائمه ويستند إلى الوسائل التعليمية المكتوبة .

د _ نظام الدراسة داخل المؤسسات الاقتصادية : وهو تعليم من النمط الحضوري تنظمه المؤسسات لفائدة أعوانها حسب النسق الذي يلائمها من حيث مقتضيات العمل ويمكن أن ينجز خلال ساعات العمل أو خارجها بمعدل يتراوح بين ساعة وساعة ونصف خلال 5 أو 6 أيام في الأسبوع وذلك طيلة 11 شهرا .

5 _ الجهاز التنفيذي للبرنامج :

حرصا على تحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج فقد تقرر دعم جهازه التنفيذي وتمكينه من الموارد البشرية والمادية اللازمة وتم في هذا الغرض :

_ تعيين منسق عام يشرف على البرنامج الوطني لتعليم الكبار وينشط فريق العمل المكلف بإنجاز البرنامج وطنيا وجهويا وينسق تدخلات الأطراف المعنية بالموضوع .

_ تركيز فريق عمل بإشراف المنسق العام يتكفل بتسيير البرنامج ومتابعته .

_ إحداث وحدة لتعليم الكبار بكل إدارة جهوية للشؤون الاجتماعية يشرف عليها منسق جهوي لتعليم الكبار برتبة رئيس مصلحة يقوم بمتابعة البرنامج في جهته ويتعاون مع سائر الأطراف المعنية .

_ تعزيز إطار الإشراف التربوي

_ إحداث لجنة استشارية لتعليم الكبار على المستوى المركزي تضم ممثلين عن الوزارات والمنظمات التي تساهم مباشرة في تنفيذ البرنامج ودفع مسيرته .

_ على الصعيد الجهوي تعنى اللجان الجهوية لمحو الأمية في نطاق كل ولاية واللجان المحلية لمحو الأمية على صعيد المعتمديات بإعداد البرامج ومتابعتها على أساس التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية الممثلة ضمنها لمختلف القطاعات العمومية والمنظمات والجمعيات .

II _ مجالات إسهام القطاع العمومي في البرنامج :

نظرا لما تكتسبه الخطة الوطنية لتعليم الكبار من أهمية في تجسيد البرنامج المستقبلي لسيادة رئيس الجمهورية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وسعيا إلى تحقيق أبعادها السياسية والاجتماعية في تكريس حق التعلم للجميع مع ما يتطلبه هذا من تظافر لكافة الجهود والطاقات، أدعو السادة الوزراء وكتاب الدولة للحرص على :

_ إدراج تعليم الكبار ضمن إهتمامات كل القطاعات بإعتباره غاية وطنية تتصل بالمجتمع ككل وتتطلب مساهمة كافة مكوناته .

_ تعبئة كل الطاقات الوطنية والجهوية والمحلية للتوعية بأهمية البرنامج وتظافر الجهود لإستقطاب المزيد من الدارسين .

_ توفير كل مايمكن توفيره من الفضاءات الصالحة للتدريس ، ووضعها على ذمة البرنامج مع المساعدة قدر الإمكان على تجهيزها .

_ تقديم ما هو متاح من التسهيلات لتمكين الدارسين من وسائل الإيضاح (التجهيزات السمعية البصرية ، المعلقات ، الملصقات) ومن وسائل الترفيه والتثقيف الميداني .

_ تشخيص الأعوان الأميين الراجعين بالنظر إلى كل وزارة أو مؤسسة تابعة لها ، ووضع خطة لتنفيذ برنامج لتعليم الكبار لفائدتهم في إطار إتفاقية مع الهيكل المشرف على البرنامج .

_ الإنخراط في الشبكة المحلية لمراكز تعليم الكبار ، كل قطاع حسب إختصاصه والمساهمة المباشرة في تنشيط حصص التواصل المتعلقة بالتنوعية الإجتماعية وتطوير المهارات في مجالات الصحة والبيئة والمواطنة والأسرة والتثقيف الإقتصادي ...

_ المساهمة بانتظام وفعالية في أشغال المجلس الوطني واللجنة الإستشارية واللجان الجهوية والمحلية لمحو الأمية وذلك عن طريق مسؤولين قارين لهم صلاحية أخذ القرار .

_ تشريك الأميين من عملة الحضائر والأشغال ذات المصلحة العمومية في البرنامج وحث المنتفعين بالبرامج الوطنية والجهوية والمساعدات الإجتماعية على الإقبال على الدراسة .

_ إتخاذ الإجراءات العملية اللازمة والكفيلة بتمكين الدارسين والجمعيات والمؤسسات الإقتصادية من الحوافز التي يخولها لها البرنامج .

_ دعم الإحاطة بالدارسين من النواحي الإجتماعية والمادية والصحية والعمل على معالجة ظروفهم الحياتية بصفة عامة وذلك في نطاق التراتيب والشروط المعمول بها .

_ إعداد تقارير سنوية حول مساهمة كل وزارة في تنفيذ البرنامج الوطني لتعليم الكبار قصد عرضها على المجلس الوطني لمحو الأمية .

هذا ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها البرنامج الوطني لتعليم الكبار والأهداف النبيلة التي يطمح إلى تحقيقها ، فإنني أدعوكم إلى بذل كل الجهد بالتعاون مع كل الأطراف المعنية قصد إنجازه على الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية .

والسلام

الوزير الأول
محمد الفخيري
الإمضاء: محمد الخنوشي